

Distr.: General
3 March 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة الثامنة

نيويورك، ١٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩

البنود ٣ و ٤ (أ) و ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة توصيات المنتدى الدائم في مجال: (أ) التنمية

الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) نساء الشعوب الأصلية؛

(ج) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

حقوق الإنسان: (أ) تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن

حقوق الشعوب الأصلية؛

مناقشة لمدة نصف يوم بشأن القطب الشمالي

المعلومات الواردة من الحكومات

الدانمرك وجرينلاندا

موجز

يتضمن هذا التقرير صيغة مختصرة للموجز التنفيذي لتقرير لجنة جرينلاندا -
الدانمركية للحكم الذاتي عن الحكم الذاتي في جرينلاندا ومعلومات عن الاستفتاء الذي جرى
في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن هذا القانون والعملية المفضية إلى دخوله حيز
النفاذ. ويرد مشروع القانون المتعلق بالحكم الذاتي لجرينلاندا في مرفق هذا التقرير.

ويلي هذا التقرير طلب الأمين العام تزويده بمعلومات عن تنفيذ توصيات المنتدى
الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
والتوصية العامة المقدمة من المنتدى الدائم لتعزيز الإعلان وتنفيذه.

* E/C.19/2009/1

250309 240309 09-25479 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	صيغة مختصرة للموجز التنفيذي لتقرير لجنة غرينلاند الدائمة للحكم الذاتي عن الحكم الذاتي في غرينلاند	٣
ثانيا -	الاستفتاء بشأن الحكم الذاتي في غرينلاند	١٩
ثالثا -	العملية المتبقية قبل بدء نفاذ قانون الحكم الذاتي في غرينلاند	١٩
المرفق	مشروع قانون الحكم الذاتي لغرينلاند	٢٠

أولاً - صيغة مختصرة للموجز التنفيذي لتقرير لجنة غرينلاند الدانمركية للحكم الذاتي عن الحكم الذاتي في غرينلاند

معلومات أساسية عن إنشاء لجنة غرينلاند - الدانمركية للحكم الذاتي

المعلومات الأساسية التاريخية، بما فيها اتفاق الإدارة الذاتية لغرينلاند

١ - لم يشارك سكان غرينلاند في حكومة البلد قبل اعتماد قانون الإدارة المحلية في عام ١٩٧٩ إلا بقدر محدود.

٢ - ومنذ احتلال غرينلاند في عام ١٧٢١ ولغاية منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، كانت الحكومة الدانمركية هي التي تتولى إدارة غرينلاند. وفي منتصف القرن التاسع عشر، أنشئت الجمعيات المنتخبة: وانتخب من يطلق عليهم بالمديرين لإدارة المسائل المحلية. وفي عام ١٩١١، أنشئت مجالس محلية وأنشئ مجلسان من مجالس المحافظات. وكانت المهام الرئيسية للمجالس المحلية هي إدارة المساعدة الاجتماعية والحفاظ على القانون والنظام. وكانت مجالس المحافظات مسؤولة عن مناقشة الشواغل المشتركة لكل مجلس من مجالس المحافظات وكانت مخولة لتقديم مقترحات إلى السلطات في الدانمرك. وفي عام ١٩٢٥، استكملت المجالس المحلية ومجالس المحافظات بمجالس المقاطعات التي كان من المقرر أن تقدم المساعدة للأعمال التجارية ولسوق العمل في غرينلاند في شكل قروض وإعانات وما شابه ذلك.

٣ - وفي عام ١٩٥١، تمت الاستعاضة عن مجالس البلديات ومجلس محافظة مشترك واحد يغطي غرينلاند بأكملها بالمجالس المذكورة آنفاً. وكانت المهمة الرئيسية لمجلس المحافظة المشترك هي العمل كمستشار لدى الحكومة الدانمركية. ولم يكن المجلس يضطلع إلا بمسؤولية مباشرة محدودة للغاية عن المهام المجتمعية في غرينلاند.

٤ - وفي الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤، ظهرت غرينلاند على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، وكان على الدانمرك أن تقدم في هذه الأثناء تقارير عن الوضع في فترات منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار. وتوقفت عملية تقديم التقارير في عام ١٩٥٤ عندما أحاطت الجمعية العامة علماً باندماج غرينلاند في مملكة الدانمرك.

٥ - وفي النصف الأول من فترة السبعينات، تم نقل عدد من المهام من الحكومة إلى بلديات غرينلاند. وفي عام ١٩٧٣، أضحت غرينلاند، مع الدانمرك، عضواً في السوق الأوروبية المشتركة (التي يطلق عليها اليوم اسم الاتحاد الأوروبي). وفي عام ١٩٨٥، انتهت

عضوية غرينلاند في السوق الأوروبية المشتركة، وحصلت في ذلك الوقت على ترتيب اتفاق بلدان وأقاليم ما وراء البحار.

٦ - وفي عام ١٩٧٣، أنشئت لجنة غرينلاند الداخلية لإدارة الذاتية بغرض النظر في إمكانية وضع ترتيب لإدارة الذاتية ضمن إطار وحدة المملكة. وقدمت اللجنة اقتراحاً لإجراء مفاوضات في عام ١٩٧٥ أدى إلى إنشاء لجنة الإدارة الذاتية في العام ذاته. وبعد انقضاء ثلاث سنوات تقريباً، أسفر عمل اللجنة عن اعتماد البرلمان الدانمركي أولاً وفيما بعد سكان غرينلاند لترتيب غرينلاند لإدارة الذاتية. وأصبح ترتيب الإدارة الذاتية في غرينلاند نافذاً في ١ أيار/مايو ١٩٧٩.

٧ - وبوضع ترتيب الإدارة الذاتية، أصبح بإمكان غرينلاند أن تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بمسائل الإدارة الذاتية. وعلاوة على ذلك، تولت حكومة الإدارة الذاتية خلال عدد من السنوات مجموعة من مجالات المسؤولية الهامة، منها إدارة شؤون غرينلاند الداخلية، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وإدارة شؤون الكنيسة، والصيد في المياه الإقليمية، والصيد البري والزراعة ورعي غزلان الرنة، والرعاية الاجتماعية، وشؤون سوق العمل، والتعليم والشؤون الثقافية، والتعليم المهني، وغيرها من المسائل المتصلة بالتجارة والخدمات الصحية ومجال الإسكان وحماية البيئة.

لجنة غرينلاند للإدارة الذاتية

٨ - بعد مضي ٢٠ عاماً على الإدارة الذاتية، تولت حكومة الإدارة الذاتية جميع مجالات المسؤولية التي يمكن عملياً نقلها بموجب قانون الإدارة الذاتية. وإدراكاً منها الحاجة إلى إعادة النظر في موقف غرينلاند داخل المملكة، أنشأت الحكومة لجنة غرينلاند للإدارة الذاتية في نهاية العام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٩ - وقدمت اللجنة تقريرها في عام ٢٠٠٣. وعقب التوصية التي رفعتها حكومة غرينلاند (لاندستاير)، أقر برلمان غرينلاند (لاندستينغ) توصيات اللجنة واقترحها بإنشاء لجنة غرينلاند الدانمركية المشتركة.

لجنة غرينلاند - الدانمركية للحكم الذاتي وأعمالها

١٠ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقع رئيس وزراء الدانمرك و رئيس وزراء غرينلاند (لاندستاير فورماند) على اختصاصات لجنة غرينلاند الدانمركية للحكم الذاتي. وأنشئت اللجنة بعد ذلك مباشرة. وتكونت هذه اللجنة، التي أهدت الآن أعمالها من رئيس ونائب رئيس وسبعة أعضاء عينتهم الحكومة بناءً على توصية من البرلمان الدانمركي (فولكيتينغ)

وسبعة أعضاء عينتهم حكومة غرينلاند (لاندستاير) بناء على توصية أحزاب أو تجمعات برلمان غرينلاند.

١١ - وعلاوة على ذلك، حصلت اللجنة من أعضاء الوفود المعينين والخبراء الخارجيين على مشورة قانونية ومساعدة فنية بشأن مواضيع محددة.

١٢ - وبدأت اللجنة أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وأنشأت ثلاثة أفرقة عمل نظرت في مواضيع محددة مثل الموارد المعدنية في باطن الأرض والتنمية الاقتصادية والصناعية، وكذلك في مسائل القانون الوطني والقانون الدولي. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عقدت اللجنة جلستها الثانية عشرة والأخيرة.

١٣ - ويستند عمل اللجنة إلى الاختصاصات التي وضعتها حكومة الدانمرك بالاشتراك مع حكومة غرينلاند (لاندستاير). ووفقاً لتلك الاختصاصات:

تناقش اللجنة، بناء على الوضع الدستوري الحالي لغرينلاند ووفقاً لحق شعب غرينلاند في تقرير مصيره بموجب القانون الدولي، إمكانية تولى سلطات غرينلاند المزيد من الصلاحيات، أينما كان ذلك ممكناً دستورياً، وتقديم مقترحات في هذا الشأن. وتضع اللجنة مقترحات تتعلق بترتيبات جديدة تراعي مجالات المسؤولية التي تولتها بالفعل سلطات غرينلاند بمقتضى قانون غرينلاند للإدارة المحلية.

... وتعتمد اللجنة في أعمالها على مبدأ التوافق بين الحقوق والواجبات. وتناقش أي ترتيب جديد بشأن الحالة الاقتصادية القائمة بين غرينلاند والدانمرك وتقديم مقترحات في هذا الشأن.

... وتتفق الحكومة الدانمركية وحكومة غرينلاند على أن شعب غرينلاند هو الذي يقرر ما إذا كان يرغب في الاستقلال، وألاً ينطوي الترتيب الجديد على أي تغيير في هذا الشأن. وللحصول على الاستقلال لا بد، عند الاقتضاء، من إبرام اتفاق في هذا الشأن بموجب القواعد المبينة في المادة ١٩ من الدستور الدانمركي. وتتضمن مقترحات اللجنة بشأن وضع ترتيب جديد حكماً بشأن حصول غرينلاند على الاستقلال وفقاً لذلك.

١٤ - وقدمت اللجنة تقريرها إلى حكومة الدانمرك وحكومة غرينلاند (لاندستاير) في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأقرت جميع أعضاء اللجنة هذا التقرير باستثناء عضو واحد.

الشروط المسبقة العامة لعمل اللجنة وتوضيح إطار عملها

١٥ - كانت المهمة الرئيسية للجنة الحكم الذاتي هي تقديم مشروع قانون يتعلق بوضع ترتيب للحكم الذاتي في غرينلاند. ومن العناصر الهامة في هذا الترتيب أن سلطات الحكم الذاتي ستمكن من تولي المسؤولية في مجالات تزيد عن تلك التي تتولاها أصلاً. بموجب ترتيب الإدارة الذاتية. بيد أن اللجنة لم يكن لها مطلق الحرية في صياغة المقترح، ذلك لأن حكومة غرينلاند (لاندستايير) وحكومة الدانمرك قد ضمنتنا اختصاصات العمل إطاراً محدداً يتعين على اللجنة التقيد به.

١٦ - وبناءً على ذلك، ينبغي أن يدرج الترتيب الجديد "ضمن إطار الوحدة الحالية للمملكة" وأن يتخذ "نقطة انطلاقه الوضع الدستوري الحالي لغرينلاند"، أي الدستور الدانمركي الحالي.

١٧ - وكان لهذا الإطار المتعلق بتولي مجالات المسؤولية أهمية حاسمة إجمالاً في مداوات اللجنة، غير أنه لم يكن هناك أي اتفاق تام فيما بين أعضاء اللجنة بشأن نطاق هذا الإطار وتفسيره. وقد أفضت مداوات اللجنة إلى اتخاذ قرار باعتبار رأي الحكومة بشأن القانون الوطني، كما فسرت وزارة العدل، هو الأساس لمشروع قانون اللجنة المتعلق بالحكم الذاتي لغرينلاند (انظر المرفق). وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أنه لا يمكن اعتبار هذا القرار دليلاً على موافقة جميع أعضاء اللجنة على رأي الحكومة بشأن هذه النقطة.

١٨ - وبناءً على هذه المعلومات الأساسية، من المحتمل أن تتولى سلطات الحكم الذاتي جميع مجالات المسؤولية التي لم يسبق لحكومة الإدارة الذاتية أن تولتها، باستثناء المجالات التالية: الدستور، والشؤون الخارجية، والدفاع والسياسات الأمنية، والمحكمة العليا، والجنسية، وأسعار الصرف والسياسات النقدية.

١٩ - ومن عناصر الترتيب الهامة الأخرى أن يستند مقترح اللجنة، حسب الاختصاصات، إلى مبدأ التوافق بين الحقوق والواجبات. وترى اللجنة أن ذلك يعني أن تعزيز الحكم الذاتي لغرينلاند يجب أن يرتبط بزيادة المسؤولية الاقتصادية. وبناءً على ذلك، يتعين على غرينلاند أن تتمكن اليوم أكثر من أي وقت مضى من توليد الدخل اللازم لتمويل دعم الحكم الذاتي وتصبح بالتالي أقل اتكالاً على المعونة المقدمة من الحكومة.

٢٠ - وعلاوةً على ذلك، يجب أن يكون ترتيب الحكم الذاتي "وفقاً لحق شعب غرينلاند في تقرير المصير بموجب القانون الدولي". وقد أفضى ذلك إلى إجراء عدد من المناقشات بشأن إطار العمل الذي يمكن أن يُستمد من القانون الدولي.

٢١ - ويتفق أعضاء اللجنة على أنه يمكن وصف شعب غرينلاند أنه شعب بمفهوم القانون الدولي. وفي هذا الصدد، ناقشت اللجنة ضمن أمور أخرى ما يمكن استنتاجه من مفهوم "حق الشعب في تقرير مصيره"، وذلك مثلاً فيما يتصل بإمكانية طلب الاستقلال. ولم تسفر هذه المناقشات عن أي توضيح نهائي لنطاق الحق في تقرير المصير، ومع ذلك، وبصرف النظر عن النطاق المحدد لحق شعب غرينلاند في تقرير المصير، تلاحظ اللجنة أن هناك اتفاق بين حكومة غرينلاند (لاندستايير) وحكومة الدانمرك على أن شعب غرينلاند هو الذي يقرر ما إذا كان يريد الاستقلال. ويرد ذلك في مشروع قانون اللجنة المتعلق بالحكم الذاتي لغرينلاند.

سلطات الحكم الذاتي

٢٢ - وفقاً لقانون الإدارة الذاتية، تناط السلطة التشريعية بالبرلمان المنتخب، الذي ينتخب الهيئة التنفيذية (على أساس الأغلبية المطلقة). وتتولى حكومة الإدارة الذاتية نفسها وضع تفاصيل تنظيم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٢٣ - وتوافق لجنة الحكم الذاتي على المبدأ القاضي بأن المسؤولية عن تفاصيل تنظيم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تقع على عاتق سلطات الحكم الذاتي. ولذا، لم تنظر اللجنة في المسألة بالتفصيل. بيد أن اللجنة تود أن تقترح أنه فيما يتصل بأحكام قانون الحكم الذاتي لغرينلاند فيما يتعلق بالسلطتين، ينبغي استخدام التسميتين المستخدمتين في غرينلاند كمقابلين لعبارتي السلطتين التشريعية والهيئة التنفيذية (أي Inatsisartut و Naalakkersuisut).

٢٤ - ومن الممكن إعمال مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في إطار الحكم الذاتي، بما في ذلك تخويل الحد الأقصى من الصلاحيات لسلطات الحكم الذاتي، شريطة أن تتولى سلطات الحكم الذاتي أيضاً، بالإضافة إلى السلطة التشريعية والإدارية في مجالات المسؤولية التي استلمت مقاليدها، تنظيم شؤون إقامة العدل في غرينلاند، بما في ذلك إنشاء محاكم مستقلة. وعليه، اقترحت اللجنة أنه من الممكن نقل خدمات السجون ومراقبة السلوك، وخدمات الشرطة والنيابة العامة، والقانون الجنائي وإقامة العدل، بما في ذلك إنشاء محاكم مستقلة في غرينلاند، إلى سلطات الإدارة الذاتية بموجب قانون الحكم الذاتي لغرينلاند.

٢٥ - بيد أن المحكمة العليا ستظل أعلى سلطة قضائية في المملكة، حتى بعد نقل صلاحية إقامة العدل إلى سلطات الحكم الذاتي.

٢٦ - وستسند إلى سلطات الحكم الذاتي لغرينلاند من ثم السلطتان التشريعية والتنفيذية ضمن مجالات المسؤولية التي استلمت مقاليدها، بينما ستوكل السلطة القضائية إلى المحاكم، بما في ذلك المحاكم التي ستشكلها سلطات الحكم الذاتي.

تولّي سلطات الحكم الذاتي مجالات المسؤولية

٢٧ - منذ استهلال ترتيب الإدارة الذاتية في عام ١٩٧٩ وحكومة الإدارة الذاتية لغرينلاند تتولى المسؤولية عن جميع المجالات المبينة في قانون الإدارة الذاتية تقريبا. وفي ظل ترتيب الحكم الذاتي، صار الطريق ممهدا للاضطلاع بالمسؤولية عن مجالات إضافية، وقد ناقشت لجنة الحكم الذاتي نموذج تولّي المسؤولية عن تلك المجالات الإضافية.

٢٨ - ويجمع اقتراح اللجنة بين عناصر "القائمة الإيجابية" و "نموذج الاتفاق". وهكذا، يعرض مرفق قانون الحكم الذاتي لغرينلاند (القائمة الإيجابية) عددا من مجالات المسؤولية التي يمكن أن تضطلع بها سلطات الحكم الذاتي. ومن بين المجالات التي يمكن استلام مقاليدها، هناك على سبيل المثال مجال الموارد المعدنية؛ وخدمات الشرطة والنيابة العامة؛ وإقامة العدل، بما في ذلك إنشاء المحاكم؛ وخدمات السجن ومراقبة السلوك؛ وقانون الأهلية القانونية وقانون الأسرة وقانون الإرث؛ ومراقبة الأجانب والحدود؛ والمجال المتعلق بقانون الشركات والمحاسبة ومراجعة الحسابات؛ والتنظيم والإشراف في المجال المالي. وعلاوة على ذلك، قد توافق الهيئة التنفيذية والحكومة أيضا على أنه من الممكن تولي شؤون مجالات أخرى غير مدرجة في مرفق القانون (مجالات جديدة للمسؤولية غير معروفة اليوم، على سبيل المثال) متى كانت تتعلق حصرا بشؤون غرينلاند (نموذج الاتفاق).

٢٩ - وترد مجالات المسؤولية التي يمكن تولّيها في قائمتين (انظر المرفق، القائمة الأولى والقائمة الثانية). وتقع على عاتق سلطات الحكم الذاتي صلاحية البت في الوقت المناسب بشأن تولي غرينلاند مجالا من مجالات المسؤولية الواردة في أي من القائمتين. بيد أن هناك شرطا مسبقا يقضي بوجوب إجراء مفاوضات، قبل تحديد سلطات الحكم الذاتي وقت تولي شؤون المجالات المذكورة في القائمة الثانية، بين الهيئة التنفيذية والحكومة، نظرا لأنه من المتوقع إلى حد كبير أن تستلزم المجالات الواردة في القائمة الثانية أعمالا تحضيرية مشتركة قبل أن تتولّى سلطات الحكم الذاتي شؤونها.

٣٠ - ويعني تولّي أحد مجالات الاختصاص أن سلطات الحكم الذاتي ستستلم مقاليد السلطة التشريعية والتنفيذية المتعلقة بذلك المجال. وهكذا، فإن سلطات الحكم الذاتي هي التي لها صلاحية وضع القواعد المتعلقة بالمجال، كما أنها تتولى في الوقت نفسه المسؤولية عن الإدارة

المستمرة بموجب القواعد السارية. وبالموازاة مع تولي أحد مجالات المسؤولية، ستضطلع سلطات الحكم الذاتي أيضا بالمسؤولية عن تغطية النفقات المتصلة بتولي شؤون المجال.

٣١ - وبعد تولي سلطات الحكم الذاتي أحد مجالات الاختصاص، قد يكون من المناسب مواصلة التعاون بين غرينلاند والسلطات الدائمية والمؤسسات في هذا المجال - ولو خلال فترة انتقالية على الأقل. وسيخضع ذلك الضرب من التعاون لاتفاق آخر بين غرينلاند والسلطات الدائمية فيما يتعلق باستلام مقاليد المجال.

٣٢ - بيد أنه في أحد المجالات بعينها، وجدت اللجنة من الأسباب ما يدفعها إلى التوصية باعتماد نموذج محدد للتعاون. فحسب اللجنة، ينبغي تولي مجال الموارد المعدنية على المنوال الموصى به فيما يتعلق بسائر مجالات المسؤولية. غير أن اللجنة ترى، في الوقت نفسه، أن الطابع الخاص الذي يكتسبه مجال الموارد المعدنية يقتضي إقامة تعاون أكثر تحديدا فيما يتصل بتولي مسؤوليته.

٣٣ - ولذلك، يوصي المقترح باستمرار التعاون المهني بين سلطات غرينلاند المعنية بالموارد المعدنية ومؤسسة الدائمك وغرينلاند للمسح الجيولوجي، والمعهد الوطني للبحوث البيئية الذي صار الآن جزءا من جامعة آرهوس. وبعد تولي غرينلاند المسؤولية عن المجال المتعلق بالموارد المعدنية، ينبغي إقامة أواصر التعاون بناء على اتفاق تعاوني لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ تولي المسؤولية عن المجال. وعقب انقضاء مدة الاتفاق الأول، يجوز أن يتواصل التعاون في شكل اتفاقات متعددة السنوات، متى رغبت سلطات الحكم الذاتي في ذلك.

الاقتصاد والتنمية الصناعية

٣٤ - ترى اللجنة أن ترتيب الحكم الذاتي ينبغي أن يركز إلى أقصى حد على اقتصاد مكتف ذاتيا. لذلك، سيدعم اقتراح اللجنة النظر في الرأي الداعي إلى أن يصبح مجتمع غرينلاند مكتفيا ذاتيا بشكل أكبر من الناحية الاقتصادية، مما يجعله أقل اعتمادا على دعم الحكومة. وترى اللجنة أيضا أن تعزيز الحكم الذاتي لغرينلاند تنطوي على زيادة المسؤولية الاقتصادية.

٣٥ - بيد أنه نظرا للفارق في العائدات القائم اليوم بين غرينلاند والدائمك، استنتجت اللجنة أيضا أنه من المهم ألا تساهم العلاقات الاقتصادية المستقبلية في حد ذاتها في زيادة الفارق في مستويات المعيشة المادية بين غرينلاند والدائمك.

٣٦ - وفي النموذج الاقتصادي العام المقترح، لم تأل اللجنة جهدا في الاهتمام بهذه المسائل. ويشمل النموذج العناصر الرئيسية التالية:

- (أ) يبقى الدعم الحكومي دون تغيير في مستوى عام ٢٠٠٧، أي ١,٣٢٠,٢ مليون كرونة دائمة في السنة، مع تعديله مع تطور الأسعار والأجور؛
- (ب) تتكفل غرينلاند نفسها بتمويل مجالات المسؤولية التي تستلم مقاليدها في المستقبل؛
- (ج) تعود إيرادات الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاند إلى سلطات الحكم الذاتي لغرينلاند؛
- (د) يخفض الدعم الحكومي بمقدار يوازي نصف الإيرادات من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية التي تتجاوز ٧٥ مليون كرونة دائمة في السنة؛
- (هـ) تتعاون الحكومة وسلطات الحكم الذاتي في فترة الخمس سنوات الأولى بشأن المهام المتعلقة بالموارد المعدنية. وبعدئذ، لسلطات الحكم الذاتي أن تقرر ما إذا كانت ستجدد الاتفاق أم لا؛
- (و) تبدأ المفاوضات بين سلطات الحكم الذاتي والحكومة عند تخفيض الدعم الذي تقدمه الحكومة لغرينلاند إلى صفر كرونة. وستشمل المفاوضات مسألة توزيع إيرادات الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في باطن أرض غرينلاند ومسألة استئناف دعم الحكومة لسلطات الحكم الذاتي.
- ٣٧ - والفكرة الرئيسية للنموذج هي أن إيرادات الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاند ينبغي أن تعود لسلطات الحكم الذاتي، غير أن تلك الإيرادات ينبغي أن تعني في الوقت نفسه تخفيض ما تقدمه الحكومة من دعم لغرينلاند بنسبة نصف الإيرادات التي تفوق ٧٥ مليون كرونة دائمة، وتمويل غرينلاند بنفسها مجالات المسؤولية التي ستولاها في المستقبل.
- ٣٨ - ورنهناً باستمرار معدل نمو الاقتصاد في غرينلاند، سيعني بقاء الدعم المقدم من الحكومة إلى غرينلاند على حاله من حيث القيمة الحقيقية أن الإيرادات المتأتية من الحكومة ستظل تشكل، مع مرور الوقت، نسبة متناقصة من مجموع الدخل الوطني. وهكذا، ستصبح غرينلاند أقل اعتماداً على تحويلات الحكومة فيما يتعلق باقتصاد غرينلاند برمتها، ومن ثم سيصير اقتصادها مكتفياً ذاتياً بشكل أكبر.
- ٣٩ - وعموجب قانون الحكم الذاتي لغرينلاند، يمكن لسلطات الإدارة الذاتية أن تتولى ما يربو على ٣٠ مجالاً آخر من مجالات المسؤولية. وعند تولي المسؤولية عن مجال ما، ستقوم سلطات الحكم الذاتي بتمويله في وقت لاحق. وعليه، سيوضع الترابط بين الحقوق والالتزامات في الحسبان، مما يعني أن زيادة الإدارة الذاتية إنما تنطوي على زيادة المسؤولية

الاقتصادية لغرينلاندا. وفي الوقت نفسه، يضمن الترتيب لسلطات الحكم الذاتي أساساً ثابتاً للتخطيط الاقتصادي، نظراً لأن سلطات الحكم الذاتي هي نفسها التي ستقرر أياً من مجالات المسؤولية ينبغي تولى شؤونه ومتى يتم ذلك.

٤٠ - ويدعم النموذج زيادة الاكتفاء الذاتي في المجتمع الغرينلاندي عند تلقي غرينلاندا نفسها أول مبلغ متأت من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاندا بقيمة ٧٥ مليون كرونة دائمة.

٤١ - وعند تخفيض الدعم المقدم من الحكومة لسلطات الحكم الذاتي إلى مستوى صفر كرونة، يتعين استهلال المفاوضات بين سلطات الحكم الذاتي والحكومة بشأن العلاقات الاقتصادية في المستقبل. وستشمل المفاوضات، ضمن جملة أمور، مسألة توزيع الإيرادات المتأتية من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاندا، ومسألة استئناف دعم الحكومة لسلطات الحكم الذاتي. ويجوز أن تشمل المناقشات أيضاً مسألة النفقات الرامية إلى تغطية مجالات المسؤولية التي لا يمكن تولى شؤونها في إطار القانون الدستوري الدائم ووحدة المملكة، وأي مسائل أخرى ترغب سلطات الحكم الذاتي والحكومة في إيجاد حلول مشتركة لها. بيد أنه ليس على أي من الطرفين التزام بالتوصل إلى نتيجة محددة عبر المفاوضات. وإذا لم يبرم الطرفان أي اتفاق بشأن توزيع الإيرادات المتأتية من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاندا، تعود الإيرادات آنذاك إلى سلطات الحكم الذاتي، ما عدا إيرادات السلطات الدائمة العامة بما فيها الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والخصص في الشركات وغيرها التي تعمل في الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاندا. وما لم يبرم الطرفان أي اتفاق بشأن استئناف الحكومة دعمها لسلطات الحكم الذاتي، فلن تقدم الحكومة أي دعم لسلطات الحكم الذاتي في السنوات التالية.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه بالموازاة مع الإصلاحات المطبقة خلال السنوات القليلة الماضية، أطلقت مبادرات في عدد من المجالات المهمة المتصلة بالسياسات الهيكلية والسياسات الصناعية والتعليمية التي تهدف إلى جعل المجتمع الغرينلاندي مكتفياً ذاتياً بشكل أكبر من الناحية الاقتصادية. وفي بعض المجالات القليلة، اقترحت اللجنة أنه ينبغي اتخاذ مبادرات من أجل متابعة هذه المبادرات. وينطبق ذلك في جملة أمور من بينها التشريعات الخاصة بالمنافسة وأيضاً فيما يتصل بملكية حكومة الإدارة الذاتية للمشاريع الصناعية.

الشؤون الخارجية

٤٣ - تستند مشاركة حكومة الإدارة الذاتية في شؤون السياسة الخارجية اليوم إلى قانون الإدارة الذاتية لغرينلاند وقانون الترخيص، وكذلك إلى الاتفاقات المبرمة بين الهيئة التنفيذية والحكومة، من قبيل إعلان إيتيليك، والممارسة التي نشأت عن ذلك.

٤٤ - وقد قبلت اللجنة، في ضوء تقييم الحكومة للإطار الدستوري، أنه ليس ثمة سوى نطاق محدود لأحكام قانونية تحول سلطات الحكم الذاتي مزيداً من الصلاحيات في مجال السياسة الخارجية ولا يوافق جميع أعضاء اللجنة على ما ورد في تقييم الحكومة.

٤٥ - ومن النقاط المهمة في نظر اللجنة أن قانون الإدارة الذاتية لغرينلاند ينبغي أن يتضمن اقتراحاً بوضع ترتيب عام بشأن مشاركة غرينلاند في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية في أهم المجالات. ولذلك، ترد أحكام الشؤون الخارجية مجمعة في فصل من فصول المقترح يتضمن عنصرين رئيسيين هما: ترتيب بشأن الإذن لسلطات الحكم الذاتي بالتفاوض وإبرام الاتفاقات في إطار القانون الدولي، وترتيب بشأن مشاركة الهيئة التنفيذية في مسائل السياسة الخارجية تحت مظلة السلطات المركزية للمملكة.

٤٦ - يتضمن اقتراح اللجنة المتعلق بترتيب الترخيص عدداً من التغييرات اللغوية مقارنة بقانون الترخيص، من دون تغيير الترتيب بحد ذاته. ويظل المضمون الرئيسي للترتيب متمثلاً في أنه يمكن للحكومة المحلية لغرينلاند، بالنيابة عن المملكة، أن تفاوض وتبرم اتفاقيات بموجب القانون الدولي تخص غرينلاند حصراً وتعلق بشكل كامل بمجالات المسؤولية التي تولتها سلطات غرينلاند. ويضيف الاقتراح، بالنسبة لقانون الترخيص، أن التسميات البديلة التي قد تستخدمها الحكومة المحلية خلاف ذلك عند إبرام الاتفاقات، وذلك حسب طبيعة الاتفاق المحدد، محددة في القانون. وإضافة إلى ذلك، يتضمن الاقتراح الإجراءات ذاتها المتعلقة بالإدارة، بما في ذلك جلسات الإحاطات أو المفاوضات، إلخ، التي تقترحها الحكومة المحلية للبدء بموجب ترتيب الترخيص. وأخيراً، يتضمن الاقتراح البند الذي يجوز بموجبه للحكومة المركزية للدانمرك أن تقدم أو تدعم طلباً من الحكومة المحلية لعضوية المنظمات الدولية التي تسمح للكيانات من غير الدول وتجمعات الدول بالحصول على العضوية، شريطة أن يتماشى ذلك مع الوضع الدستوري لغرينلاند.

٤٧ - والاقتراح الذي قدمته اللجنة بشأن ترتيب يخص مشاركة الحكومة المحلية في مجالات تجري فيها الحكومة المركزية مفاوضات وتبرم اتفاقات بموجب القانون الدولي، يتعلق، في جملة أمور، بالمبادئ الأساسية لإعلان آيتيليك بشأن مشاركة غرينلاند في السياسة الخارجية والأمنية. وينطوي الاقتراح، في جملة أمور، على وجوب أن تقوم الحكومة المركزية، إلى

جانب الحكومة المحلية، على أوسع نطاق ممكن، بتوقيع الاتفاقات التي شاركتنا في المفاوضات بشأنها. ويتضمن الاقتراح، علاوة على ذلك، عنصرا جديدا وهو أنه يجب على الحكومة المركزية إبلاغ الحكومة المحلية قبل البدء بالتفاوض بشأن الاتفاقات المبرمة. بموجب القانون الدولي التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لغرينلاند. وأخيرا ينطوي الاقتراح على التزام بتوسيع نطاق التشاور يتعلق بالاتفاقات المبرمة. بموجب القانون الدولي التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لغرينلاند. وبناء على ذلك، يجب تقديم الاتفاقات إلى الحكومة المحلية قبل إبرامها أو إنهاء العمل بها. وثمة عنصر جديد يتمثل في أنه يجب إبرام الاتفاقات، على أوسع نطاق ممكن، على ألا يكون لها أي أثر بالنسبة لغرينلاند إذا ما رغبت الحكومة المحلية في ذلك أو إذا لم تقدم هذه الحكومة أية تعليقات. وثمة عنصر هام في الاقتراح يتمثل في أنه يهدف الطريق لتمكين الحكومة المحلية والوزراء المسؤولين عن المجالات الخاصة بكل منهم من إبرام اتفاقات بشأن التعاون فيما يتعلق بهذه المجالات.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، يفتح هذا الاقتراح المجال أمام إمكانية إبرام اتفاق بين وزارة خارجية الدانمرك والحكومة المحلية على أنه يجوز لممثل عن الحكومة المحلية معين لدى البعثات الدبلوماسية للدانمرك أن يتناول أيضا، إلى جانب الأمور المتعلقة بمواقع المسؤولية التي تولتها سلطات غرينلاند بالكامل، غيرها من المسائل.

التعاون بين سلطات الحكم الذاتي لغرينلاند والسلطات المركزية للمملكة بشأن المجالات الواقعة تحت الولاية الدانمركية

تقديم التشريع الدانمركي لسلطات الحكم الذاتي

٤٩ - وضعت لجنة الحكم الذاتي في مشروع قانونها بشأن الحكم الذاتي لغرينلاند، مجموعة من القواعد المتعلقة بالطرق التي يمكن بها تنظيم تقديم التشريع الدانمركي لسلطات الحكم الذاتي في المجالات التي ما تزال خاضعة للسلطات المركزية في المملكة.

٥٠ - وقد ناقشت اللجنة الكثير من وجهات النظر المتناقضة. وترغب اللجنة، من جهة، في أن تتاح لسلطات الحكم الذاتي الفرصة لممارسة المزيد من السلطة على التشريعات التي يمكن أن تطبق على غرينلاند في المستقبل. ومن جهة أخرى، يتعين مراعاة عمل البرلمان المركزي الدانمركي والعملية التشريعية الدانمركية التي يجب ألا تتوقف في الوقت ذاته. ويعكس الاقتراح الذي قدمته اللجنة رغبة في إيجاد توازن مختلف بين وجهات النظر.

٥١ - ووفقا لاقتراح اللجنة، يجب تقديم مشاريع قوانين الحكومة المركزية التي تشمل غرينلاند أو التي يمكن أن تصبح نافذة في غرينلاند إلى سلطات الحكم الذاتي للتعليق عليها قبل عرضها على البرلمان المركزي. ويجب على الحكومة المركزية انتظار التعليقات من سلطات الحكم الذاتي قبل أن تُقدم مشاريع قوانين الحكومة المركزية. وتتضمن التعليقات بنودا تنطبق على غرينلاند حصرا أو تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لغرينلاند. ويتضمن هذا الترتيب أيضا إمكانية إتاحة مهلة زمنية لسلطات الحكم الذاتي لتقديم التعليقات.

٥٢ - وتقتراح اللجنة ترتيبا مماثلا فيما يتعلق بالأوامر الإدارية.

٥٣ - وفيما يتصل بالقوانين الحكومية التي لا تتضمن بنودا "تنطبق حصرا على غرينلاند" أو "لا تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لغرينلاند"، فالفكرة هي أن مشاريع القوانين، باعتبارها أحكاما سائدة، لا تسري بشكل مباشر على غرينلاند، ولكن يمكن تنفيذها بعد ذلك بموجب مرسوم ملكي. وفي هذه الحالات، يمكن أن تقدم حكومة الدانمرك القانون إلى البرلمان، بما في ذلك الحالات التي لا تقدم فيها سلطات الحكم الذاتي تعليقات. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكتمل العملية التشريعية الدانمركية، وفي الوقت ذاته ستتاح الفرصة لغرينلاند ليشملها التشريع العام، وبالتالي، تعجيل عملية تحديث للقواعد. ومن ناحية أخرى، فإن سلطات الحكم الذاتي ليست ملزمة بهذا التحديث، إذ أن سلطات غرينلاند نفسها هي التي تقرر ما إذا كانت ترغب في إنفاذ القانون المعني بموجب أمر ملكي.

المسائل موضع الشك بين سلطات الحكم الذاتي والسلطات المركزية للمملكة فيما يتعلق بولاية كل منهما

٥٤ - خلصت اللجنة إلى أنه قد يكون من المناسب أيضا في المستقبل صياغة قواعد تأخذ بعين الاعتبار وجود وضع لا يمكن فيه التوصل إلى حل تفاوضي فيما يتعلق باحتمال نشوء خلاف بين سلطات الحكم الذاتي والسلطات المركزية للمملكة بشأن ولاية كل منهما. ومقارنة بالبند المقابل في قانون الحكم الداخلي، فإن اقتراح اللجنة بندا يتعلق بتسوية المنازعات ينص على وجوب تقديم المسائل التي تستدعي الشك إلى مجلس تسوية المنازعات شريطة أن تقرر الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية ذلك. وعلاوة على ذلك، لن يعود بإمكان الحكومة المركزية أن تقرر تعليق سن قانون أو اتخاذ قرار، بل أن المجلس هو الذي بإمكانه أن يفعل ذلك، ريثما يبت في المسألة.

المفوض السامي لغرينلاندا

٥٥ - لم تجد اللجنة أسبابا تدعو لاقتراح إجراء أي تغييرات على دور المفوض السامي فيما يتصل بترتيب الإدارة الذاتية. إلا أن اللجنة ترى أنه يمكن أن يؤدي المفوض السامي واجباته من دون الحاجة إلى الصلاحيات المحددة بالتفصيل في قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا. وبالتالي، تقترح اللجنة ألا يتضمن قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا أية قواعد تخص المفوض السامي لغرينلاندا.

٥٦ - ويرد في الفصل ٨ من تقرير لجنة غرينلاندا الدائمية للحكم الذاتي بيان مفصل للتعاون بين سلطات الحكم الذاتي لغرينلاندا والسلطات المركزية للمملكة في يخص المجالات الواقعة تحت الولاية الدائمية.

اللغة

٥٧ - يتضح من المادة ٩ من قانون الإدارة الذاتية لغرينلاندا أن الغرينلاندية هي اللغة الأساسية في غرينلاندا، وأنه يجب تعليم اللغة الدائمية بشكل كامل، وأنه يجوز استخدام أية من اللغتين للأغراض الرسمية.

٥٨ - وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، طرأ تغير هام في السياسة اللغوية في غرينلاندا. فقد كانت اللغة الدائمية، حتى نهاية السبعينيات، تحظى بأولوية قصوى. وفي وقت لاحق، انخفض مستوى التعليم بهذه اللغة نتيجة للاستخدام المكثف للغة الغرينلاندية بشكل كبير.

٥٩ - وقد ناقشت لجنة غرينلاندا الدائمية للحكم الذاتي مسألة اللغة ومدلولها. وأحاطت اللجنة علما بتوصيات لجنة الحكم الذاتي لغرينلاندا فيما يتصل بمسألة اللغة. وذكرت هذه اللجنة أن اللغة الغرينلاندية تشكل جزءا رئيسيا من الهوية الثقافية لشعب غرينلاندا، ولذا ينبغي ألا تكون مجرد اللغة الرئيسية في البلد، بل لغته الرسمية. ولاحظت اللجنة أيضا أن لجنة الحكم الذاتي لغرينلاندا أشارت إلى أن عدم الإلمام الكافي باللغة الدائمية أو غيرها من اللغات الأجنبية سيظل أمد تراكم المتأخرات الدراسية في غرينلاندا، ما لم تُصمم السياسة اللغوية مع التركيز على هذا الجانب.

٦٠ - وناقشت اللجنة اللغة وتطبيقها، بما في ذلك ضرورة أن يكون المواطنون في كافة أرجاء المملكة قادرين على استخدام اللغة الدائمية فيما يتصل بالأمر الرسمية، وناقشت كذلك مسألة إمكانية نقل اللغة وتطبيقها إلى سلطات غرينلاندا.

٦١ - وخلصت اللجنة إلى أنه ليس هناك قيود دستورية على ترك أمر اللغة الدانمركية وتطبيقها لسلطات الحكم الذاتي؛ إذ يمكن الاتفاق على ذلك بناء على بعض الشروط ومنها على سبيل المثال، أن تخضع اللغة للتنظيم والإدارة بشكل منفصل في إطار بعض المبادئ المعينة.

٦٢ - وخلصت اللجنة إلى أن التشريعات القائمة للبرلمان المحلي بشأن الإدارة العامة تنص على أنه يجوز استخدام اللغتين الغرينلاندية والدانمركية فيما يتعلق بالشؤون العامة؛ وأن اتفاقية لغات شمال أوروبا تميز لمواطني بلدان شمال أوروبا استخدام لغاتهم، بما فيها الغرينلاندية، في بلدان شمالية أخرى، بما فيها غرينلاندا؛ وأن مسألة التعليم باللغتين الغرينلاندية والدانمركية تنشأ من التشريعات الأخرى ذات الصلة، مثل التشريعات المتعلقة بالتعليم الابتدائي والمتوسط فضلا عن التشريعات المتعلقة بغير ذلك من برامج التعليم العام والتعليم المهني والبرامج التدريبية.

٦٣ - وخلصت اللجنة إلى أنه، عند النظر في البند المشار إليه أعلاه، فإنه ينبغي أن يتناول أي بند يتعلق باللغة في قانون بشأن الحكم الذاتي لغرينلاندا يسن في المستقبل الأمور المبدئية حصرا. وعلى أساس هذا الرأي، تقترح اللجنة أن يتضمن مشروع قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا بندا ينص على أن الغرينلاندية هي اللغة الرسمية لغرينلاندا.

حصول غرينلاندا على الاستقلال

٦٤ - المهمة الرئيسية للجنة هي تقديم اقتراحات بالسبل التي تستطيع بها سلطات غرينلاندا استلام المزيد من الصلاحيات ضمن وحدة المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، أسندت إلى اللجنة مهمة تقديم بيان في قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا للطريقة التي يمكن أن تصبح بها غرينلاندا دولة مستقلة. وحتى لو كان من الضروري أن تستند أعمال اللجنة إلى المركز الدستوري الحالي لغرينلاندا، فإن اقتراح اللجنة لن يستبعد إمكانية أن تصبح غرينلاندا دولة مستقلة.

٦٥ - ويجب أن يكون استقلال غرينلاندا نابعا من رغبة شعب غرينلاندا.

٦٦ - ويوجه مضمون مشروع قانون اللجنة بشأن الحكم الذاتي لغرينلاندا، الحكومة المركزية للبدء في المفاوضات بهدف إبرام اتفاقية بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية. وسيتخذ شعب غرينلاندا قرار بدء مفاوضات الاستقلال.

٦٧ - ويقتضي إبرام اتفاقية بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية بشأن الاستقلال موافقة كل من البرلمان المحلي والبرلمان المركزي. ففيما يتعلق بالبرلمان المركزي، فإن موقفه نابع من الدستور الدانمركي، الذي لا تستطيع الحكومة المركزية بموجبه "أن تقوم بأي عمل يؤدي إلى

زيادة مساحة إقليم المملكة أو نقصانه^(١)، من دون موافقة البرلمان المركزي. ويُفترض، قبل تقديم أي اتفاق إلى البرلمان المركزي، أن يُعرض على شعب غرينلاند وأن يوافق عليه من خلال استفتاء يُجرى في غرينلاند. وترى اللجنة أنه يجب على سلطات الحكم الذاتي لغرينلاند البت في المسائل المتعلقة بإجراء هذا الاستفتاء. وتفترض اللجنة أن نقطة الانطلاق ستكون المبادئ التي تنظم القواعد الحالية للتصويت لانتخاب أعضاء البرلمان المحلي. وترى اللجنة أنه من الأهمية بمكان أن تعكس نتيجة الاستفتاء رغبة واضحة في الاستقلال، حتى لا تكون النتيجة موضع شك على الصعيد الدولي.

٦٨ - وفيما يتعلق بإعلان الاستقلال، ستقوم غرينلاند كدولة جديدة، وستنقل السيادة على إقليم غرينلاند من السلطات المركزية للمملكة إلى سلطات الدولة الجديدة. وقد تتضمن مشاورات غرينلاند بشأن الاستقلال، ضمن أمور أخرى، مشاورات تتعلق بوضع ترتيب في شكل ارتباط حر مع الدانمرك.

٦٩ - وينبغي النظر إلى الاقتراح المتعلق بصياغة ديباجة لقانون الحكم الذاتي لغرينلاند فيما يتصل باقتراح اللجنة المتعلق بندا في قانون الحكم الذاتي بشأن حصول غرينلاند على الاستقلال.

٧٠ - ولاحظت اللجنة أن الحكومة المحلية والحكومة المركزية متفتتان على أن شعب غرينلاند هو الذي يقرر ما إذا كانت غرينلاند ترغب في الاستقلال أم لا، وأن رئيس الوزراء أكد في مناسبات عدة موقف الحكومة المركزية بأن شعب غرينلاند هو الذي يقرر مستقبل غرينلاند والعلاقات مع الدانمرك.

٧١ - وترد هذه الإشارات في مشروع قانون اللجنة بشأن الحكم الذاتي لغرينلاند.

المسائل ذات الصلة بشؤون الموظفين فيما يتعلق بتولي سلطات الحكم الذاتي لمجالات المسؤولية

٧٢ - لقد ظلت مسألة تشغيل موظفي السلطات الذين يتولون حالياً مهاماً في أحد المجالات التي ستنتقل من الحكومة إلى سلطات غرينلاند، من المسائل الهامة منذ أن استلمت مجالس البلديات في غرينلاند المسؤولية من قطاع الدولة في منتصف سبعينات القرن الماضي. وازدادت أهمية هذه المسألة بعد إنشاء حكومة الإدارة الذاتية لغرينلاند.

(١) الفقرة ١٩ من القانون الدستوري للدانمرك، ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٣.

٧٣ - وقد يترتب على القانون المقبل المتعلق بسلطات الحكم الذاتي في غرينلاند أن تتولى سلطات غرينلاند المسؤولية في عدد من مجالات الاختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي الوقت الراهن فإن موظفي السلطات الدائمية هم المسؤولون عن هذه المجالات، كالقضاء والشرطة. ومن ثم يجب توضيح مسألة تشغيل الموظفين الذين يتولون هذه المهام حاليا، بما في ذلك ما إذا كان الموظفون المعينون سينقلون للعمل تحت إمرة سلطات غرينلاند.

٧٤ - وبموجب قانون الموظفين المدنيين الحالي في غرينلاند، فإن الموظفين المدنيين الذي جرى تعيينهم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أو بعد ذلك، ملزمون بالانتقال للعمل تحت إمرة سلطات غرينلاند. ومع ذلك، فقد يتقرر أن لا يخضع الموظفون في بعض الوظائف، على سبيل المثال في الشرطة والنظام القانوني، للالتزام بمواصلة خدمتهم تحت إمرة سلطات غرينلاند. وتقترح اللجنة تعديل قانون الموظفين المدنيين حتى يتسنى لسلطات غرينلاند التوصل إلى اتفاقات بشأن الأجور وغيرها من شروط الخدمة للموظفين المدنيين الذين يرغبون في مواصلة عملهم تحت إمرة السلطات الدائمية المعنية، ولكنهم منتدبين للعمل مع سلطات غرينلاند.

٧٥ - أما الموظفون المعينون قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ فيتعين أن يعرض عليهم العمل تحت إمرة سلطات غرينلاند بصفة موظفين مدنيين. وإن لم يرغب الموظف المدني في قبول هذا العرض، فسيحتفظ بوظيفته ضمن القطاع الحكومي، ولكنه سيكون ملزما بقبول الانتداب للعمل مع سلطات غرينلاند.

٧٦ - وتوصي اللجنة، مع إجراء تعديلات طفيفة، بأن تطبق الأسس التنظيمية المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه والمتعلق بالموظفين المعينين وفق شروط الخدمة المدنية فيما يتعلق بتولي مجالات المسؤولية. بموجب القانون الجديد المتعلق بالحكم الذاتي لغرينلاند.

٧٧ - أما فيما يتعلق بالموظفين من غير الموظفين المدنيين، تقترح اللجنة أن تستلم سلطات الحكم الذاتي الموظفين الذين يعملون في المجالات التي ستتولى سلطات الحكم الذاتي المسؤولية عنها. وتفترض اللجنة في هذا الصدد أن سلطات الحكم الذاتي ستكفل أيضا تمتع هؤلاء الموظفين بالحقوق وخضوعهم للالتزامات الناشئة عن قانون نقل المهام (حماية العمالة).

٧٨ - ويعني هذا القانون ضمنا، في جملة أمور أخرى، أن سلطات غرينلاند ستتولى المسؤولية عن الحقوق والالتزامات المتعلقة بالموظفين السارية في تاريخ النقل وفقا لأحكام الاتفاقات الجماعية المتعلقة بالأجور وشروط الخدمة التي تقررها السلطات العامة أو توافق عليها؛ والاتفاقات الفردية المتعلقة بالأجور وشروط الخدمة.

٧٩ - ويعني ضمنا اقتراح اللجنة للأحكام المتعلقة بالموظفين المعيّنين ليس كموظفين مدنيين، في جملة أمور أخرى، أن وضع السلطة لا يشكل، مبررا معقولا للفصل من الخدمة الناشئ عن النقل ما لم يكن الفصل ناجما عن أسباب مالية، أو تقنية أو تنظيمية ناشئة عن تغيرات تتعلق بالعمالة.

٨٠ - وأخيرا، فمن المقترح أيضا جواز استثناء الموظفين، المستخدمين كموظفين مدنيين في وظائف يعينها من الالتزام بمواصلة العمل تحت إمرة سلطات غرينلاند.

ثانيا - الاستفتاء بشأن الحكم الذاتي في غرينلاند

٨١ - وافق اللاندستينغ (برلمان غرينلاند) على القانون بشأن الحكم الذاتي في غرينلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ استنادا إلى استفتاء غير ملزم أجري في غرينلاند في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إذ أيد ٧٥,٥ في المائة من سكان غرينلاند الترتيب الجديد للحكم الذاتي في غرينلاند وصوّت ٢٣,٦ بالمائة منهم ضده.

ثالثا - العملية المتبقية قبل بدء نفاذ قانون الحكم الذاتي في غرينلاند

٨٢ - قدمت الحكومة إلى برلمان الدانمرك قانون الحكم الذاتي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يبدأ نفاذ هذا القانون في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اليوم الوطني لغرينلاند، والذي سيتم بموجبه إلغاء قانون الإدارة الذاتية الحالي.

مشروع قانون الحكم الذاتي لغرينلاند

اعترافاً بأن شعب غرينلاند هو شعب وفقاً لتعريف القانون الدولي ويتمتع بالحق في تقرير المصير، يستند هذا القانون على أساس الرغبة في تعزيز التكافؤ والاحترام المتبادل في الشراكة بين الدانمرك وغرينلاند. وبناء على ذلك فإن القانون يقوم على أساس اتفاق بين نالكرسويسوت (Naalakkersuisut) (حكومة غرينلاند) والحكومة الدانمركية بوصفهما شريكين متكافئين.

الفصل ١

سلطات الحكم الذاتي والمحاكم

١ - تمارس سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند السلطة التشريعية والتنفيذية في مجالات المسؤولية التي تنقل إليها. وتمارس محاكم القانون التي تنشئها سلطات الحكم الذاتي السلطة القضائية في جميع مجالات الاختصاص. ووفقاً لذلك، فإن السلطة التشريعية تعود للإناتسيسارتوت (Inatsisartut) [برلمان غرينلاند]، وتعود السلطة التنفيذية للنالكرسويسوت (حكومة غرينلاند)، أما السلطة القضائية فتعود لمحاكم القانون.

الفصل ٢

تولي سلطات الحكم الذاتي لمجالات المسؤولية

٢ - (١) يجوز لسلطات الحكم الذاتي لغرينلاند أن تقرر نقل مجالات الاختصاص الواردة في الجدول المرفق بهذا القانون إلى سلطات الحكم الذاتي.

(٢) تُنقل في الوقت نفسه مجالات المسؤولية الواردة في نفس المادة أو تحت نفس الرقم في الجدول المرفق بهذا القانون، إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند، مع مراعاة أحكام المادة الفرعية (٣).

(٣) يجوز لسلطات الحكم الذاتي أن تقرر نقل جزء من مجالات المسؤولية الواردة في القائمة الأولى، الفقرة (ب)، وفي القائمة الثانية، تحت الأرقام ١٥ و ٢٥ و ٢٧ من الجدول المرفق بهذا القانون، إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند.

٣ - (١) تُنقل مجالات الاختصاص الواردة في القائمة الأولى من الجدول إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند في الوقت الذي تحدده تلك السلطات.

(٢) تُنقل مجالات الاختصاص الواردة في القائمة الثانية من الجدول إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند في الوقت الذي تحدده تلك السلطات بعد التفاوض مع السلطات المركزية للمملكة.

٤ - يجوز للإنتاسيسارتوت ولحكومتها الاتفاق على جواز تولي سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند مجالات المسؤولية المتعلقة حصراً بشؤون غرينلاند، والتي لم ترد الإشارة إليها في الجدول.

الفصل ٣

العلاقات الاقتصادية بين سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند والحكومة الدانمركية

٥ - (١) تمنح الحكومة سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند إعانة سنوية قدرها ٤٣٩,٦ مليون كرونة دانمركية، لكن مع مراعاة أحكام المادة ٨ (١). وجرى تحديد هذا المبلغ وفقاً لمستويات الأسعار والأجور لعام ٢٠٠٩.

(٢) تُعدّل المعونة سنوياً وفقاً للزيادة في المؤشر العام للأسعار والأجور المحددة بموجب قانون الاعتمادات المالية للسنة المعنية.

(٣) تدفع المعونة مقدماً في شكل أقساط شهرية قدرها ١٢/١ من المعونة السنوية.

(٤) يجوز لوزير المالية رهناً بالاتفاق مع الإنتاسيسارتوت أن يضع قواعد بشأن تغيير تواريخ صرف المعونة.

٦ - (١) تُموّل سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند مجالات المسؤولية التي تتولاها تلك السلطات وفقاً لأحكام المواد ٢-٤ اعتباراً من تاريخ توليها لتلك الاختصاصات.

(٢) تتولى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند المسؤولية عن الأصول العقارية ذات الصلة المباشرة بمجال المسؤولية المنقولة إليها.

٧ - (١) تعود الإيرادات المتأتية من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند.

(٢) وتشمل الإيرادات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) المصادر التالية:

١ - الإيرادات المتعلقة بالتراخيص الممنوحة للتنقيب، أو لاستكشاف، أو استغلال الموارد المعدنية. ومع ذلك، لا تشمل هذه الإيرادات المبالغ المدفوعة لتغطية النفقات التي يتكبدها مكتب المعادن والنفط.

٢ - الإيرادات المتأتية من أية ضرائب مفروضة على حاملي التراخيص في الدانمرك وجرينلاندا فيما يتعلق بالجزء من النشاط التجاري ذي الصلة بالموارد المعدنية في جرينلاندا.

٣ - الإيرادات المتأتية من حصص السلطات العامة في جرينلاندا والدانمرك في الشركات، وغيرها، العاملة في مجال الموارد المعدنية في جرينلاندا.

٤ - الإيرادات المتأتية من اقتطاع الضريبة، وغيرها، في الدانمرك وجرينلاندا المتعلقة بحملة الأسهم في الشركات المرخص لها، أو في الشركات المالكة لهذه الشركات بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر والذين يمكنهم الحصول على فوائد معفاة من الضرائب من هذه الشركات.

٨ - (١) في حالة حصول سلطات الحكم الذاتي في جرينلاندا على إيرادات من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية (راجع المادة ٧) تزيد قيمتها على ٧٥ مليون كرونة دانمركية في سنة معينة يجب خفض المعونة المقدمة من الحكومة إلى سلطات الحكم الذاتي في جرينلاندا بما يعادل نصف هذه الإيرادات.

(٢) يخضع للتعديل مبلغ الـ ٧٥ مليون كرونة دانمركية المشار إليه في المادة الفرعية (١) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير من السنة التالية لسريان القانون وفقاً للزيادة في المؤشر العام للأسعار والأجور المحددة بموجب قانون الإعتمادات المالية للسنة المعنية.

(٣) يجري حساب الإيرادات عملاً بالمادة الفرعية (١) في السنة التالية لغرض السداد في السنة التي تليها.

٩ - (١) يجب على الحكومة، عند تولي سلطات الحكم الذاتي في جرينلاندا المسؤولية عن مجال الموارد المعدنية، وفي مقابل السداد، أن تكفل توفير الخدمات الاستشارية وإدارة المهام الأخرى بهدف مساعدة سلطات الحكم الذاتي في جرينلاندا على إدارة مجال الموارد المتعلقة بالمعادن.

(٢) وما أن تتولى سلطات الحكم الذاتي في جرينلاندا المسؤولية عن مجال الموارد المعدنية، يُبرم الإناتسيسارتوت والحكومة اتفاقاً بشأن الخدمات المشار إليها في المادة الفرعية (١).

(٣) يجوز للإناتسيسارتوت أن يقرر تجديد الاتفاق المشار إليه في المادة الفرعية (٢) في شكل اتفاقات متعددة السنوات.

(٤) حيثما أبرمت اتفاقات عملاً بأحكام المادة الفرعية (٢) والمادة الفرعية (٣)، تقوم الحكومة، وبدون مقابل بتزويد الإناتيسارتوت بالبحوث ذات صلة باستكشاف الموارد المعدنية في غرينلاند.

١٠ - في حالة خفض المعونة المقدمة من الحكومة إلى سلطات الحكم الذاتي إلى الصفر (راجع المادة ٨) يجب أن تبدأ المفاوضات بين الناتيسارتوت والحكومة بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند والحكومة. وتشمل المفاوضات توزيع الإيرادات المتأتية من الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في غرينلاند، واستئناف تقديم الحكومة للمعونة إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند واستمرار الاتفاق المتعلق بالخدمات المشار إليها في المادة ٩.

الفصل ٤

الشؤون الخارجية

١١ - (١) يجوز للنالاكيسويسوت المشاركة في الشؤون الخارجية على النحو المنصوص عليه في هذا الفصل وفي الاتفاقات مع الحكومة.

(٢) تتعاون الحكومة والنالاكيسويسوت (Naalakkersuisut) (حكومة غرينلاند) في مجال الشؤون الخارجية على النحو المنصوص عليه في هذا الفصل بهدف صون مصالح غرينلاند فضلاً عن المصالح العامة لمملكة الدانمرك.

(٣) لا تحدد السلطات المخوَّلة للنالاكيسويسوت في هذا الفصل من مسؤولية السلطات الدانمركية الدستورية وسلطاتها في مجال الشؤون الخارجية، ذلك أن شؤون السياسة الخارجية والأمن هي من اختصاص المملكة.

١٢ - (١) لا يجوز للنالاكيسويسوت، التفاوض، باسم المملكة، وإبرام اتفاقات في إطار القانون الدولي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتفاقات الإدارية المتعلقة حصراً بغرينلاند والمتصلة بشكل كامل بمجالات المسؤولية المنقولة.

(٢) تخضع الاتفاقات في إطار القانون الدولي والمتعلقة حصراً بغرينلاند وجزر فارو والمتصلة بشكل كامل بمجالات المسؤولية المنقولة لقرار البرلمان، فضلاً عن اللاندستيري في جزر فارو، التي يجوز لهما التفاوض بشأنها وإبرامها بصورة مشتركة باسم المملكة.

(٣) يجوز إنهاء الاتفاقات المبرمة في إطار القانون الدولي وفقاً للمادة الفرعية (١)، أو المادة الفرعية (٢) وفقاً لنفس الأحكام.

(٤) الاتفاقات المبرمة في إطار القانون الدولي، والتي تؤثر على سياسات الدفاع والأمن وكذلك الاتفاقات المبرمة في إطار القانون الدولي التي تنطبق على الدائمك، أو التي يجري التفاوض بشأنها في منظمة دولية تكون الدائمك عضوا فيها، يجري التفاوض بشأنها وإبرامها وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٣.

(٥) يُبلغ النالأكيرسويسوت الحكومة بالمفاوضات الجاري التفكير فيها قبل بدايتها وبتطورات المفاوضات قبل إبرام اتفاقات في إطار القانون الدولي أو إنهائها. وسيتم وضع إطار مفصل للتعاون وفقا لهذا الحكم بعد التفاوض بين النالأكيرسويسوت والحكومة.

(٦) تُبرم الاتفاقات في إطار القانون الدولي عملا بالمادة الفرعية (١) باسم المملكة وتحت اسم:

(أ) مملكة الدائمك فيما يتعلق بغيرينلاندا إذ كان الاتفاق بين دول.

(ب) النالأكيرسويسوت إذا كان الاتفاق بين حكومات أو بين سلطات إدارية. وفي تلك الحالة يجب الإشارة في دياحة الاتفاق إلى هذا القانون على النحو المحدد وفقا للمادة الفرعية (٨).

(٧) الاتفاقات في إطار القانون الدولي عملا بالمادة الفرعية (٢) يبرمها النالأكيرسويسوت بالاشتراك مع لاندستيري جزر فارو باسم مملكة الدائمك تحت مسمى مملكة الدائمك وجزر فارو وغيرينلاندا.

(٨) يوضع المزيد من القواعد المفصلة لاستخدام التسميات المشار إليها في المادتين الفرعيتين (٦) و (٧)، فضلا عن التسميات المماثلة الأخرى وذلك وفقا لأحكام المادة الفرعية (٥).

١٣ - (١) تُبلغ الحكومة النالأكيرسويسوت قبل بداية المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات في إطار القانون الدولي ذات الأهمية الخاصة لغيرينلاندا. ويجوز، رهنا بطلب من النالأكيرسويسوت، إبرام اتفاق مع الوزير المعني الذي يقوم بوضع قواعد مفصلة للتعاون في إطار هذا الحكم، بما في ذلك بيان مفصل للمعايير التي يتقرر بموجبها الظرف الزمني الذي تصبح فيه الاتفاقات ذات أهمية خاصة لغيرينلاندا.

(٢) تأذن للحكومة في المسائل التي تخص غيرينلاندا حصرا، للنالأكيرسويسوت بإجراء المفاوضات، بالتعاون مع وزارة الخارجية.

(٣) تُوقع الاتفاقات، التي تشترك الدائمك وغيرينلاندا سويا في المفاوضات بشأنها، من جانب الحكومة، وبمشاركة النالأكيرسويسوت قدر الإمكان.

(٤) يجب عرض الاتفاقات في إطار القانون الدولي وذات الأهمية الخاصة لغرينلاندا على الناكرايسويسوت للتلعلق علها قبل إبرامها أو إنائها. وإذا رأأ الككومة أن من الضرورة إبرام اتفاق دون موافقة الناكرايسويسوت، فلا ينبغي أن يؤثر ذلك على غرينلاندا، قدر الإمكان.

١٤ - حيثما تسمح المنظمات الدولية لكيانات من غير الدول الحصول على عضويتها بأسمائها الخاصة، يجوز للحكومة، رهنا بطلب من الناكرايسويسوت، أن تقرّر تقديم هذا الطلب أو دعمه إذا كان مقدما من غرينلاندا وكان ذلك متمشيا مع المركز الدستوري لغرينلاندا.

١٥ - وكما طلب ذلك الناكرايسويسوت، يُعيّن ممثلو الناكرايسويسوت في البعثات الدبلوماسية لمملكة الدانمرك للسهر على مصالح غرينلاندا في مجالات المسؤولية التي تتولاها كاملة تمام سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا. ويجوز للحكومة أن تقرّر أن يتحمل الناكرايسويسوت النفقات المتكبدة لتحقيق هذا الهدف.

١٦ - (١) تخضع سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا للالتزامات الناشئة من الاتفاقات المبرمة في إطار القانون الدولي وغيره من القواعد الدولية التي تكون ملزمة للمملكة في أي وقت.

(٢) يتم التفاوض مع الحكومة بشأن التدابير قيد النظر من جانب سلطات الحكم الذاتي والتي تكتسي أهمية بالغة في علاقات المملكة الخارجية، بما في ذلك مشاركة المملكة في التعاون الدولي، وذلك قبل اتخاذ أي قرار.

الفصل ٥

التعاون بين سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا والسلطات المركزية للمملكة فيما يتعلق بالنظم الأساسية والأوامر الإدارية

١٧ - (١) تعرض مشاريع قوانين الحكومة التي تشمل غرينلاندا أو التي تنطبق عليها على سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا للتلعلق علها قبل تقديمها إلى الفولكيتينغ (Folketing) (البرلمان الدانمركي).

(٢) تنتظر الحكومة تعليقات سلطات الحكم الذاتي على مشاريع قوانينها التي تنطوي على أحكام تنطبق على غرينلاندا حصرا أو ذات أهمية خاصة لغرينلاندا قبل تقديمها إلى الفولكيتينغ.

(٣) يجوز تحديد مهلة زمنية لتقديم التعليقات المنصوص عليها في المادة الفرعية (٢).

- ١٨ - (١) تعرض مشاريع الأوامر الإدارية التي تشمل غرينلاند أو قد تسري عليها على سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند للتعليق عليها قبل إصدارها.
- (٢) لا تصدر الأوامر الإدارية التي تنطوي على أحكام تطبق على غرينلاند حصراً أو ذات أهمية خاصة بالنسبة لها قبل تعليق سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند عليها.
- (٣) يجوز تحديد مهلة زمنية لتقديم التعليقات المنصوص عليها في المادة الفرعية (٢).

الفصل ٦

تسوية المنازعات

- ١٩ - (١) إذا نشأت مسألة موضع شك، تتعلق بمسؤولية سلطات الحكم الذاتي ذات الصلة بالسلطات المركزية، بين سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند وسلطات المملكة المركزية، يجوز للحكومة أو النالاكيرسويسوت أن تقرر عرض تلك المسألة على مجلس يتألف من عضوين تعينهما الحكومة الدانمركية، وعضوين يعينهما النالاكيرسويسوت، وثلاثة قضاة من قضاة المحكمة العليا يعينهم رئيسها، يقوم أحدهم برئاسة المجلس.
- (٢) في حالة توصل الأعضاء الأربعة المرشحين من قبل الحكومة والنالاكيرسويسوت إلى اتفاق، تعتبر المسألة قد سُوِّت. وفي حالة عدم توصل هؤلاء الأربعة إلى اتفاق يفصل قضاة المحكمة العليا الثلاثة في المسألة.
- (٣) يجوز للمجلس أن يقرر تعليق البت أو القرار المعروض على المجلس إلى حين اتخاذ المجلس لقرار بشأن المسألة.

الفصل ٧

اللغة

- ٢٠ - اللغة الغرينلاندية هي اللغة الرسمية في غرينلاند.

الفصل ٨

حصول غرينلاند على الاستقلال

- ٢١ - (١) أهالي غرينلاند هم الذين يتخذون القرار بشأن استقلال غرينلاند.
- (٢) في حالة اتخاذ القرار عملاً بالمادة الفرعية (١)، تبدأ المفاوضات بين الحكومة والنالاكيرسويسوت بهدف منح غرينلاند الاستقلال.

(٣) يبرم أي اتفاق بين الحكومة والنالاكيسويسوت بشأن منح غرينلاندا الاستقلال. بموافقة الإناتسيسارتوت - كما يتم إقراره عن طريق استفتاء عام. ويبرم أيضا الاتفاق بموافقة البرلمان الدايمركي.

(٤) استقلال غرينلاندا يعني ضمنا بسط سيادتها على إقليم غرينلاندا.

الفصل ٩

بدء نفاذ القانون والأحكام الانتقالية

٢٢ - يبدأ نفاذ القانون في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢٣ - (١) يُلغى قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا رقم ٥٧٧ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وفقا لأحكام المادة الفرعية (٢).

(٢) تظل أحكام المادة ٨ من قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا نافذة إلى حين تولى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا المسؤولية عن مجال الموارد المعدنية.

(٣) تواصل سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية في المجالات التي تولت المسؤولية عنها عملا بأحكام المادة ٤ من قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا.

(٤) تمارس سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا السلطة التشريعية والتنفيذية في المجالات التي تولت المسؤولية عنها عملا بأحكام المادة ٥ من قانون الحكم الذاتي لغرينلاندا.

٢٤ - (١) يُلغى القانون رقم ٥٧٧ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن إبرام حكومة غرينلاندا اتفاقات في إطار القانون الدولي.

(٢) تظل الأوامر الصادرة عملا بأحكام القانون نافذة مع ما تطرأ من تعديلات بموجب هذا القانون إلى حين تعديلها أو إلغائها من جانب السلطات المختصة.

٢٥ - تُلغى المادة ٢٢ من القانون المتعلق بالموارد المعدنية في غرينلاندا، راجع القانون الموحد رقم ٣٦٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٢٦ - يُلغى القانون المتعلق بإنشاء شركة لإدارة الأنشطة المتعلقة بالهاييدروكاربونات في غرينلاندا، راجع القانون الموحد رقم ٨٧ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩.

٢٧ - يُلغى القانون رقم ٥٠٢ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن المعونة المقدمة إلى سلطات الحكم الذاتي لغرينلاندا لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

- ٢٨ - تظل الأحكام المطبقة على غرينلاندا نافذة مع ما يطرأ من تعديلات بموجب هذا القانون إلى حين تعديلها أو إلغائها من جانب السلطات المختصة.
- ٢٩ - (١) تبت السلطات المعنية في غرينلاندا في المسائل التي تكون عند نقل مجال الاختصاص إلى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاندا قيد نظر السلطات الدائمية، مع مراعاة أحكام المادة الفرعية (٢).
- (٢) يجوز للسلطات الدائمية المعنية في حالات خاصة ورهنا بالاتفاق مع سلطات غرينلاندا المعنية أن تقرر أن تبت السلطات الدائمية في بعض المسائل المحددة.

الجدول

القائمة الأولى

- (أ) التعويض عن إصابات العمل
- (ب) المجالات المتبقية في إطار مجال الرعاية الصحية
- (ج) مجال السير على الطرق
- (د) قانون الممتلكات والالتزامات
- (هـ) مجال الغوص التجاري

القائمة الثانية

- (١) دائرة السجون ومراقبة السلوك
- (٢) الجوازات
- (٣) دائرة الشرطة والاثام وكذلك الدوائر ذات الصلة من إدارة العدالة الجنائية
- (٤) إقامة العدل، بما في ذلك إنشاء محاكم القانون
- (٥) القانون الجنائي
- (٦) المجال المتعلق بالأجانب ومراقبة الحدود
- (٧) قانون الأهلية
- (٨) قانون الأسرة
- (٩) قانون الإرث

- (١٠) ممارسة القانون
 - (١١) مجال الأسلحة
 - (١٢) خدمات الطوارئ البحرية والأمن باستخدام الراديو
 - (١٣) مجال الاتصالات باستخدام الراديو
 - (١٤) مجال حسابات الشركات ومراجعة الحسابات
 - (١٥) مجال الأغذية والطب البيطري
 - (١٦) الطيران
 - (١٧) الملكية الفكرية
 - (١٨) حقوق التأليف والنشر
 - (١٩) حطام السفن، والحطام وتدهور الأعماق
 - (٢٠) الأمن في البحر
 - (٢١) تسجيل السفن والشؤون البحرية
 - (٢٢) رسم الخرائط
 - (٢٣) وضع العلامات، والمنارات ومنطقة إرشاد السفن العابرة
 - (٢٤) البيئة البحرية
 - (٢٥) النظام والإشراف الماليان
 - (٢٦) مجال الموارد المعدنية
 - (٢٧) بيئة العمل
 - (٢٨) الأرصاد الجوية
-